الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة -
معهد الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في مادة : تاريخ النظم القانونية

موجهة لطلبة: السنـة أولـى حـقـوق (السداسي الأول) من طرف

الدكتورة: زعـيـتـر سـمـيـة

وحدة التعليم: استكشافية

المادة: تاريخ النظم القانونية

الرصيد: 2

المعامل: 1

محتوى المادة:

- **المحور الأول:** المفهوم والأهداف.
- **المحور الثاني:** النظم القانونية في الحضارات القديمة.
- **المحور الثالث:** النظم القانونية في الحضارات الإسلامية.

رابط منصة صب كل دروس السنة الأولى السداسي الأول:

http://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/course/index.php?categoryid=115

السنة الجامعية 2024/2023

المحور الأول: مدخل عام لمادة تاريخ النظم القانونية

يميل الإنسان إلى الاجتماع ويعتمد على غيره في تحصيل ضروريات حياته، ما يجعله يدخل في علاقات اجتماعية مختلفة، ويقوم بالعديد من المعاملات مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، غير أن اتصاف الإنسان بالأنانية وحب الذات والطمع يجعل هذه العلاقات تتصف بالصراع والتناحر من أجل تلبية المصالح المتضاربة بين الأفراد.

ولهذا لا بد من قانون كضرورة حتمية لتنظيم هذه المصالح وللموافقة بينها بشكل يحقق مصالح الأفراد من جهة ومصالح الجماعة ككل من جهة أخرى.

ولما كان القانون ينظم المجتمع البشري الذي هو في تغير مستمر، فإن هذا التغيير لا محالة سيطال القانون، وبالتالي سيخضع لمبدأ التطور حتى يمكنه أن يتكيف مع أوضاع المجتمع المتطورة وعلاقاته المتجددة.

وعلى هذا الأساس فإن القانون الذي يحكم المجتمعات الإنسانية يتطور بتطورها ويتأثر بالعوامل التي تتأثر بها، فالمجتمع الإنساني خاضع للتطور والتغيير حسب المستويات التي يصل إليها الإنسان في كل وثبة حضارية، والتي تحدث نتيجة تفاعله مع محيطه.

ولذلك فإن دراسة القواعد القانونية في مجتمع ما، يستوجب تحديد الفترة الزمنية التي وجدت فيها هذه القواعد، فدراسة القانون لا يقتصر على القانون الحاضر أو الحالي فقط، ولكن تمتد إلى ماضيه وتسير إلى مستقبله، وهو ما يندرج تحت عنوان نطاق القانون.

أولا: نطاق القانون

يشمل نطاق القانون على ثلاثة أنواع من المواد حاليا.

1- دراسة القانون الوضعي الذي يهتم بدراسة وتحليل القواعد الحاضرة والمطبقة حاليا.
2- دراسة تاريخ القانون الذي يدرس النظم القانونية والمصادر التي استيقت منها هذه النظم حتى وصلت إلى شكلها الحاضر، حيث تهدف الدراسة التاريخية للنظم والمؤسسات القانونية الكشف عن مضمونها الحالي الذي أملاه التطور التاريخي.
3- علم التشريع أو السياسة التشريعية التي تدرس مستقبل القانون وكيفية تحسينه وهي الناحية الفلسفية والسياسية في الدراسة القانونية.

ثانيا: التمييز بين مادة تاريخ القانون ومادة تاريخ النظم

يعتبر مصطلح تاريخ النظم أشمل من مصطلح تاريخ القانون، فمادة تاريخ النظم تتعرض بالدراسة والتحلي إلى القاعدة القانونية التي عرفتها الحضارات البشرية وعلاقتها مع النظم الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تأثرها بهذه العوامل عبر المراحل التاريخية المختلفة، أما مادة تاريخ القانون فتدرس القانون الذي أنتجته الحضارات الإنسانية المختلفة والعوامل المؤثرة والمساعدة التي أوجدته بتلك الصورة وعلى ذلك الشكل، وبهذا فإن مادة تاريخ القانون تهتم فقط بالشكل الخارجي للقانون وبالتفاصيل الفنية للموضوعات القانونية المختلفة، دون ربط هذه التفاصيل بالإطار الحضاري الذي نشأت فيه.

ثالثا: أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية

برزت أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية في بداية القرن العشرين، وتكمن أهمية دارسة مادة النظم القانونية فيما يلي:

1- بإعتبار النظم القانونية الوضعية الحالية ما هي إلا تهذيب للنظم السابقة، فإن الفهم الجيد للقواعد الحالية يوجب الرجوع إلى الأصول التاريخية لها وتتبع تطورها، وأن تفسير القانون الوضعي القائم لا يتأتى بغير الرجوع إلى ماضيه، كما أن فهم قوانين المستقبل لا يمكن بغير الرجوع إلى أحكام القانون الوضعي الحالي، فالكثير من المصطلحات القانونية الحالية هي ذات أصل تاريخي قد يرجع إلى المسلمين أو الرومان أو الإغريق وغيرهم، والأمثلة كثيرة في هذا المجال كفكرة الحق العيني والشخصي أو الدفاع الشرعي، التقادم، الشورى.
2- تفيد مادة تاريخ النظم في الإطلاع على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والديني والظروف التي أدت إلى تحسينها وانتشارها، فالنظم الإنسانية في مختلف الميادين تتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية سواء عن طريق التبادل الحضاري السلمي أو عن طريق الغزو، والدراسة التاريخية لكل هذا تسمح بالتعرف على مدى تأثر التشريعات الوطنية بالتشريعات الأجنبية مثلا .
3- تعد مادة تاريخ النظم وسيلة لمعرفة كيفية تطور النظم القانونية وأسباب ذلك مما يخلق لدى الباحث القدرة على تأصيل النظم القانونية وتصور مصيرها في المستقبل .

4- الدراسة التاريخية للنظم القانونية أداة مفيدة لتثقيف القانوني، حيث تساعد الباحث على الإلمام بمختلف المجتمعات والحضارات واستخلاص مستواها الحضاري من خلال شرائعها.